العرب
الثلاثاء 2020/01/21
السنة 42 العدد 11593

المأزق السياسي في العراق يدفع الاحتجاجات للانزلاق إلى العنف

مربّع العنف يخدم مصلحة الميليشيات

انتقال الأحداث في العراق من مربّع الاحتجاج والتظاهر إلى مربّع العنف يمنح النظام العاجز عن توفير حلول سياسية واقتصادية للأزمة الحادّة القائمة في البلاد، فرصة استخدام المزيد من القوّة في مواجهة الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة، كما يخدم من جهة أخرى مصلحة الميليشيات المشاركة أصلا في قمع المحتجّين والتي تمتلك من القوّة وحرية التصرّف ما لا تمتلكه القوات النظامية ذاتها.

بغداد - يتدرّج العراق نحو الدخول في دوّامة عنف جديدة، بفعل العجز عن إيجاد مقاربة سياسية للتعاطي مع حالة الغضب الشعبي المعبّر عنها في موجة الاحتجاجات غير المسبوقة المتواصلة منذ قرابة الأربعة أشهر.

ولم تستطع السلطات العراقية المحكومة بتوازنات معقّدة تفرضها طبيعة النظام القائم على المحاصصة الحزبية والعرقية والطائفية بقيادة الأحزاب الشيعية، والتي تعاني تراكمات ستّ عشرة سنة من الفشل السياسي والاقتصادي والأمني المزمن، أن تستجيب لأيّ من مطالب المحتجّين ولو في حدودها الدنيا، كما فشلت في سدّ الفراغ السياسي الناجم عن استقالة حكومة عادل عبدالمهدي بفعل عدم توافق الأحزاب على من يخلفه في المنصب.

واضطرّ المحتجّون إلى تصعيد نوعي في أساليب احتجاجهم والبدء في تنفيذ عصيان مدني يتضمّن شلّ الحياة العامّة، وهو الأمر الذي لا تمتلك الحكومة من خيار لمواجهته سوى استخدام المزيد من العنف وتصعيد موجة القمع التي رافقت موجة الاحتجاج منذ انطلاقها وخلّفت ضحايا بالآلاف بين قتلى وجرحى ومختطفين.

ولا تعتمد حكومة بغداد في تنفيذ هذا الخيار فقط على القوات النظامية، بل تستعين بمسلّحي العشرات من الميليشيات الشيعية المرتبطة بإيران والمستعدّة لاتّباع أقسى الأساليب للبطش بأي طرف يهدّد النظام الذي يمثّل امتدادا للنفوذ والمصالح الإيرانية.

والاثنين، صعّد المتظاهرون من احتجاجاتهم بإغلاق العديد من الجامعات والمدارس والمؤسسات الحكومية والطرق الرئيسية في مدن وبلدات وسط البلاد وجنوبها.

واتجه المتظاهرون نحو التصعيد مع انتهاء مهلة ممنوحة للسلطات للاستجابة لمطالبهم. وتتركز مطالب المحتجين على تكليف شخص مستقل نزيه لتشكيل حكومة من مختصين غير حزبيين تمهيدا لانتخابات مبكرة، فضلا عن محاسبة قتلة المتظاهرين والناشطين في الاحتجاجات. وأجبر المحتجون حكومة عبدالمهدي على الاستقالة في الأول من ديسمبر الماضي، ويصرون على رحيل ومحاسبة كل النخبة السياسية المتهمة بالفساد وهدر أموال الدولة، والتي تحكم منذ العام 2003.

ويقول متابعون للشأن العراقي، إنّ الدفع بالأحداث في العراق من مربّع الاحتجاج والتظاهر إلى مربّع العنف يخدم مصلحة الميليشيات التي تمتلك فائضا من القوّة وتتمتّع بحرية الحركة واتّخاذ القرار، قياسا بالقوات النظامية ذاتها.

وخوّل مجلس الأمن العراقي، الاثنين، القوات الأمنية باعتقال كل من يقطع الطرق ويغلق الدوائر الحكومية، فيما دعا المحتجين إلى الالتزام بساحات التظاهر وعدم الخروج إلى الطرقات وقطعها، بحسب ما أعلنه الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة اللواء عبدالكريم خلف في تصريحات إعلامية.

جينين بلاسخارت

قمع المتظاهرين لا يمكن قبوله ويجب تجنبه بأي ثمن

وقالت مصادر أمنية وطبية إن ستة عراقيين بينهم شرطيان لقوا حتفهم الاثنين وأصيب العشرات في العاصمة بغداد ومدن أخرى خلال اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن بعد أن تجددت المظاهرات المناوئة للحكومة في أعقاب هدوء استمر عدة أسابيع.

وأضافت المصادر أن ثلاثة من المحتجين توفوا في المستشفى متأثرين بالجروح التي أصيبوا بها بعد أن أطلقت الشرطة الذخيرة الحية في ساحة الطيران في بغداد. وأشاروا إلى أن اثنين أصيبا بأعيرة نارية بينما أصابت الثالث قنبلة غاز مسيل للدموع.

وقالت المصادر إن الشرطة قتلت محتجا رابعا في مدينة كربلاء الشيعية المقدسة.

وقال شهود من رويترز إن محتجين ألقوا القنابل الحارقة والحجارة على الشرطة التي ردت بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت.

وقالت محتجة في بغداد رفضت الإفصاح عن اسمها "يجب أن يوقفوا (قوات الأمن) إطلاق الرصاص والتصويب علينا. من هم ومن نحن؟ الطرفان عراقيان. لذلك (أسألهم) لماذا تقتلون إخوتكم؟".

وفي مدينة البصرة الغنية بالنفط قالت مصادر أمنية إن سيارة مدنية دهست شرطيين وقتلتهما أثناء الاحتجاجات. وأضافوا أن السائق كان يحاول تفادي مكان الاشتباكات بين المحتجين وقوات الأمن عندما صدم اثنين من أفراد الأمن.

وفي أماكن أخرى في جنوب العراق أشعل مئات المحتجين النار في إطارات السيارات وأغلقوا طرقا رئيسية في عدة مدن من بينها الناصرية وكربلاء والعمارة. ويقول المحتجون إن رئيس الوزراء عادل عبد المهدي لم ينفذ وعوده ومنها تشكيل حكومة جديدة يقبلها العراقيون.

وقالت الشرطة في بغداد إن قواتها نجحت في إعادة فتح جميع الطرق التي أغلقتها "المجاميع العنفية". وأضافت أن 14 شرطيا أصيبوا قرب ساحة التحرير بعضهم بجروح في الرأس وكسور في العظام.

وقال شاهد من رويترز إن حركة المرور اضطربت على طريق سريع يربط بين بغداد والمدن الجنوبية فيما ذكر مسؤولون إن إنتاج النفط في المناطق الجنوبية لم يتأثر بفعل الاضطرابات.

ومنذ الأحد، عمد المتظاهرون في بغداد ومدن جنوبية عدة إلى إغلاق الطرق السريعة والجسور بالإطارات المشتعلة، قبل ساعات من انتهاء المهلة المحددة.

وحاول هؤلاء القيام بذلك صباح الاثنين، لكن القوات الأمنية كانت قد جهزت نفسها مسبقا، إذ أعلن الجيش في بيان أنه اعتقل تسعة متظاهرين وأعاد فتح الطريق الرئيسية في العاصمة.

وأفاد صحافي من وكالة فرانس برس بأن المئات من المتظاهرين احتشدوا في ساحة الطيران وسط بغداد حيث اشتبكوا مع القوات الأمنية التي أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي في الهواء لتفريقهم.

وأقدم شبان يرتدون خوذات وأقنعة لحماية أنفسهم من قنابل الغاز المسيل للدموع، على إقامة حواجز معدنية في الشارع في محاولة لعرقلة شرطة مكافحة الشغب.

وتحولت غالبية مدن جنوب العراق، منذ منتصف ليل الأحد الاثنين إلى مساحات من الإطارات المشتعلة لقطع الطرق الرئيسية والفرعية، خصوصا في الكوت والناصرية والعمارة والديوانية وكربلاء.

وأغلقت غالبية المحال التجارية والأسواق في تلك المدن، فيما أعلنت محافظات واسط وذي قار والديوانية تعطيل الدوام الرسمي.

وقال المتظاهر محمد فائق من الديوانية حيث أغلق المحتجون غالبية مداخل المدينة إنّ "تسويف الحكومة والطبقة السياسية منذ أكثر من ثلاثة اشهر، هو ما دفعنا إلى خطوات تصعيدية".

وأضاف وهو يلف نفسه بالعلم العراقي وترتفع من خلفه أعمدة دخان "التصعيد مستمر حتى تحقيق مطالبنا". وفي الناصرية، قطع المتظاهرون الطريق السريع الذي يربط محافظة ذي قار ببغداد.

وفي مدينة كربلاء المقدسة لدى الشيعة، قال أحد المتظاهرين "قلنا لهم إن تظاهراتنا سلمية وبعدها أطلقوا علينا الرصاص الحي".

وقال آخر "نحن مستمرون ونقولها للنظام الفاسد، لا تستهينوا بالمتظاهرين".

ورفضت مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت، الاثنين، كل حالات القمع العنيف للمتظاهرين السلميين.

وقالت في بيان، إنّ "مقتل وإصابة متظاهرين سلميين إلى جانب سنوات طويلة من الوعود غير المنجزة قد أسفر عن أزمة ثقة كبيرة".

وأضافت أنّ "أيّ خطوات اُتّخذت حتى الآن لمعالجة شواغل الناس ستبقى جوفاء إذا لم يتم إكمالها".

وحثت بلاسخارت السلطة العراقية على "بذل قصارى جهدها لحماية المتظاهرين السلميين"، مؤكدة أنّ "القمع العنيف للمتظاهرين السلميين لا يمكن قبوله ويجب تجنبه بأي ثمن".

وحذّرت منظمة العفو الدولية، من جهتها، من أن القوات الأمنية العراقية تستخدم العنف المفرط ضد المتظاهرين. وقالت المنظمة في بيان نشرته، الاثنين، إنّ "تقارير مخيبة للآمال تفيد بقيام قوات الأمن العراقية مرة أخرى باستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين في بغداد".

وشدّدت في ذات البيان على "حق كل عراقي أن تكون لديه الحرية بالاحتجاج السلمي ومن واجب قوات الأمن العراقية حماية هذا الحق".

نار الغضب الشعبي وعار القمع الحكومي

العاهل المغربي يزور ولي عهد أبوظبي في الرباط

الرباط - زار العاهل المغربي الملك محمد السادس ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، في مقر إقامته بالعاصمة المغربية الرباط التي وصل إليها قادما من ألمانيا حيث كان قد التقى خلال زيارته الرسمية لبرلين المستشارة أنجيلا ميركل عشية انطلاق المؤتمر الخاص بالأزمة الليبية.

ونشر حساب "فرسان الإمارات" على تويتر وموقع "هسبريس" المغربي صورة للقاء.

واعتبرت وسائل إعلام إماراتية ومغربية أنّ "هذه الزيارة الأخوية تعكس مدى الترابط بين المغرب والإمارات، البلدين الشقيقين".

وتربط بين المغرب والإمارات علاقات سياسية متينة وشراكة اقتصادية متنامية. وتحرص قيادتاهما على التواصل المستمر للتنسيق بشأن الأوضاع والقضايا الإقليمية والدولية.

وذكرت مصادر إعلامية إماراتية أنّ "اتفاق وجهات النظر تجاه القضايا الثنائية زاد من متانة وقوة الروابط في علاقة البلدين اللذين يسعيان باستمرار لتنويع مجالات التعاون بينهما تحقيقا للمصلحة المشتركة لشعبيهما".

تمرين أمني خليجي على التعامل مع الأحداث الطارئة

أبوظبي – تحتضن دولة الإمارات العربية المتحدة بداية من شهر فبراير القادم تمرينا أمنيا تعبويا لأجهزة وزارت الداخلية بدول مجلس التعاون الخليجي.

وقالت وكالة الأنباء الإماراتية، الاثنين، إنّ وزير الداخلية الشيخ سيف بن زايد آل نهيان اطّلع خلال اجتماعه بأعضاء اللجنة العليا لتمرين "أمن الخليج العربي 2" على آخر الاستعدادات للتمرين وخطط اللجان بما يكفل إنجاحه وتحقيق أهدافه الاستراتيجية في تعزيز العمل المشترك وأمن المنطقة.

وأوضحت أنّ التمرين الذي سيجري خلال الفترة من 2 إلى 20 فبراير المقبل في إمارة دبي، جاء تنفيذا لقرار وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون، مبينة أنّ الهدف من إجرائه يتمثّل في "تدريب العناصر الأمنية على كيفية التعامل مع الأحداث الطارئة ورفع مستوى الجاهزية الأمنية بين قطاعات وزارات الداخلية بدول المجلس من خلال تعزيز ورفع درجة التنسيق والتعاون لمواجهة الأزمات والمواقف الطارئة والارتقاء بالتنسيق الميداني وتبادل الخبرات وتوحيد المصطلحات والمفاهيم الأمنية بين دول المجلس".

ونقلت عن الفريق سيف عبدالله الشعفار وكيل وزارة الداخلية الإماراتية رئيس اللجنة العليا المشتركة لتمرين "أمن الخليج العربي 2"، قوله إن تنفيذ مثل هذه التمارين يأتي تماشيا مع توجهات قادة دول مجلس التعاون وتفعيلا لقرارات وزراء الداخلية بدول المجلس لتطوير التعاون الأمني لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه المنطقة وجعل دول مجلس التعاون أكثر فعالية في التعامل مع الحالات الطارئة والواقع الأمني بما يحقق الاستفادة المرجوة في مجال تطوير العمل الأمني في ما بينها.

> **هدف التمارين المشتركة تطوير آليات التعاون الأمني الخليجي وتسهيل التعامل مع التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة**

وأضاف أن هذا التمرين يشكل خطوة متقدمة ترتكز على تطوير مستوى العمل الأمني المشترك وانطلاقة أمنية جديدة استكمالا للتمرين الخليجي "أمن الخليج العربي 1"، الذي استضافته مملكة البحرين عام 2016 والذي أسهم في توحيد وتضافر الجهود وتعزيز التنسيق والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد أهمية التمارين الخليجية الأمنية المشتركة ودورها في تطوير آليات التعاون الأمني الخليجي وزيادة التنسيق وتسهيل التعامل الفعال خليجيا مع التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة.

الزياني يقدم موعد تركه الأمانة العامة لمجلس التعاون

الكويت – تستعد الكويت، ممثلة بوزير المالية السابق نايف الحجرف، لتسلم منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي قبل حلول الموعد المحدّد سلفا بشهر أبريل القادم.

ونقلت وسائل إعلام كويتية عن مصادر دبلوماسية قولها إنّ البحريني عبداللطيف الزياني يرغب في إنهاء عمله على رأس الأمانة العامة لمجلس التعاون في شهر فبراير المقبل وليس نهاية أبريل، وذلك تمهيدا لتسلم منصبه الجديد وزيرا لخارجية مملكة البحرين.

وكان أعلن في البحرين، مطلع يناير الجاري، عن قرار تعيين الزياني وزيرا للخارجية، خلفا للشيخ خالد بن أحمد آل خليفة الذي سيتولى منصب مستشار دبلوماسي للملك حمد بن عيسى آل خليفة.

وقالت صحيفة السياسة المحلّية الكويتية إنّ الزياني زار الكويت، الأحد، ضمن جولة استهلّها بسلطنة عمان وختمها بدولة الإمارات لتوديع القيادات وكبار المسؤولين.

وكان قادة مجلس التعاون الخليجي اتفقوا في ختام القمة الخليجية الأربعين، التي انعقدت في العاصمة السعودية الرياض، في 11 ديسمبر الماضي، على تسمية الأكاديمي الكويتي نايف الحجرف أمينا عاما لمجلس التعاون خلفا للزياني.

وباستلام الحجرف لمهامه رسميا سيكون الأمين العام السادس لمجلس التعاون الذي تأسس قبل أربعة عقود والكويتي الثاني الذي يتقلد نفس المنصب بعد عبدالله بشارة الذي تقلّده ما بين عامي 1981 و1993.